الرقابة وتصفية الحسابات

- الرقابة والتشريع، هي المهمة الوحيدة والرئيسية والدستورية لجميع البرلمانات في العالم، بل من أجلها أنشئت البرلمانات أو المجالس النيابية، ونائب البرلمان يتطلب منه الإلمام بهذه المهمة، التي يمارسها، خاصةً إذا كان نائبًا جديدًا لأول مرة في حياته يكتسب عضوية البرلمان أو بمعنى آخر، كما يردد في الصحف(KG1) برلمان؛ ولأن برلمان الإخوان والسلفيين ضم في عضويته ما يزيد على ٤٠٠ نائب، من بين ٥٠٨ نواب يكتسبون عضويته لأول مرة، دون التدرج في أي مجالس من قبل، ومنها المجالس المحلية كبداية السلم للعمل السياسي والبرلماني، فإنهم لم يسعوا لاكتساب المهارات، والخبرات البرلمانية، التي تؤهلهم لممارسة دورهم، وخاصةً الرقابة البرلمانية على أعمال الحكومة، ولم ينفذوا الحديث النبوي الشريف: «اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد»، واطلبوا العلم ولو في الصين وتسابقوا، دون معرفة وإلمام لممارسة مهمة الرقابة البرلمانية، واهتموا بالكم على

حساب الكيف، ووصلت عدد طلبات الإحاطة والأسئلة والاستجوابات، التي قدمت خلال فترة عضوية البرلمان من نواب الإخوان والسلفيين إلى ما يزيد على ٨ آلاف سؤال و ٥ آلاف طلب إحاطة، ونحو ١٥٠٠ استجواب وهى أرقام غير مسبوقة في تاريخ الحياة النيابية لمصر، منذ عام ١٨٦٨، وحتى آخر برلمان في عهد الرئيس السابق مبارك...

- والأمر الغريب، الذي سجله المراقبون البرلمانيون للدور الرقابي لهذا البرلمان أن نواب الإخوان والسلفيين مارسوا هذا الدور من أجل تصفية الحسابات مع النظام السابق، دون السعي نحو البناء والإصلاح، ورفعوا شعار الرقابة من أجل الرقابة، وليس الرقابة من أجل الإصلاح، وتصحيح المسار، خاصة أن حكومة الإنقاذ، التي رأسها الدكتور كمال الجنزورى، رئيس الوزراء، والتي خضعت لسيف الرقابة، كانت حكومة مؤقتة، أشبه بحكومات تسيير الأعمال، وليست مسئولة عن أعمال الحكومات السابقة، قبل ثورة ٢٥ يناير؛ لانتقاء صفة المسئولية التضامنية؛ نظرًا لسقوط نظام الحكم.

- وكان الهدف الحقيقى لنواب الإخوان والسلفيين، بعد انتهاء شهر العسل مع تلك الحكومة، التي باركوها وأيدوها في بداية تشكيلها هي العمل على إسقاطها بكافة الطرق المشروعة، وغير المشروعة؛ لتشكيل حكومة

إخوانية وسلفية؛ لأن بريق السلطة سطع في عيون قيادات الإخوان والسلفيين، وبرز على السطح أيضًا، ما يُسمى بفرقة عبده مشتاق، ممن يرغبون في حمل لقب «وزير»، لأن لقب نائب، ليس كافيًا لتحقيق الأحلام وجني الغنائم المادية والعينية والسياسية.

- والأمر الأكثر غرابة أن البرلمان منح نفسه حقوقًا، لم يحصل عليها، طبقًا للإعلان الدستوري الصادر في ٣٠ مارس ٢٠١١ والمنشأ لوجوده، بل إن البرلمان مارس عمله، طبقًا للائحة الداخلية السارية منذ عام ١٩٧٩، والمستمدة من دستور ١٩٧١ الذى أسقطته ثورة ٢٥ يناير، وأصر برلمان الإخوان والسلفيين على أنه صاحب الحق في سحب الثقة من الحكومة المؤقتة، وأضاع وقتًا طويلا من أجل مناقشة برنامجها المرفوض مبدئيًا من جانبهم، وتبارى وتنافس نواب الإخوان والسلفيين في استعراض عضلاتهم على وزراء الحكومة، والدخول في صدام معها، دون أدنى مراعاة لمطالب الشعب، وشباب الثورة وتحولت جلسات البرلمان إلى ما يشبه حلبة المصارعة والملاكمة، وكلما زادت عدد الجلسات البرلمان زادت المكافآت المالية للنواب من الخزينة المصرية الخاوية، دون انطلاق صوت نائب إخواني أو سلفي، يعلن تبرعه بالمكآفات المالية، وبدل الجلسات واللجان لصالح شهداء أو مصابي الثورة.

- وحتى لا نتهم بالانحياز أو عدم الإنصاف إزاء تقييم ورصد الدور الرقابي لبرلمان الإخوان والسلفيين، فإننا من واقع مضابط هذا البرلمان، نقدم بعض الأمثلة التي تؤكد أن الرقابة كانت من أجل تصفية الحسابات ونبش الماضي، بدلا من بناء المستقبل، وتحت شعار «أنا أعارض إذن أنا إخواني أو سلفي» ورحم الله فرسان الرقابة البرلمانية الحقيقية في برلمانات سابقة، نذكر منهم الدكتور محمود القاضي، والمستشار عادل عيد، والمحامي كمال خالد، والدكتور محمد حلمي مراد، وإبراهيم شكري، وجلال غريب وغيرهم، ولو طالعوا سيرة هؤلاء من المضابط بمكتبة البرلمان، بالدور الخامس؛ لعرفوا الطريق الصحيح نحو الرقابة البرلمانية، من أجل البناء، وليس من أجل الهدم وتصفية الحسابات، وهذه الأمثلة لنماذج الاستجوابات وطلبات الإحاطة والأسئلة من نواب الإخوان والسلفيين؛ نواب برلمان العصابة.

- فقد كشفت مضبطة الجلسة العشرين، بتاريخ ١٩ فبراير سنة ٢٠١٢، عن تقدم العضو الإخواني، الدكتور أكرم الشاعر، رئيس لجنة الصحة بالبرلمان، باستجواب لكل من رئيس الوزراء ووزيري العدل والداخلية، عن توزيع أراضي الخريجين ببورسعيد، خلال عهد النظام السابق، وهو يعلم وكان عضوًا ببرلمان ٢٠٠٥ – ٢٠١٠ أن حكومة الدكتور كمال الجنزوري، ليست مسئولة عن

obeikandl.com

هذا العمل، وأن هذا الاستجواب هدفه تصفية حسابات مع أحد نواب بورسعيد عن الحزب الوطني المنحل في برلمان ٢٠٠٥ – ٢٠١٠، وفاز على الشاعر في انتخابات ٢٠١٠، وليس هدفه الصالح العام، خاصة أن هناك مئات الشباب استفادوا من هذه الأراضي، ويسعى لتوزيعها على شباب الإخوان.

- وكشفت مضبطة الجلسة الثامنة والعشرين في ٢٦ فبراير ٢٠١٢ عن تقدم النائب الإخواني فهمي عبده مصطفى باستجواب لوزير الكهرباء، حول وجود مخالفات في مشروع منخفض القطارة، وهيئة المحطات المائية وهيئة الطاقة الجديدة، دون أن يرصد طبيعة هذه المخالفات ويحددها، ولكن الهدف، هو شهوة الرقابة البرلمانية بهدف تصفية الحسابات.

- كما سجلت نفس المضبطة استجوابًا مقدمًا من النائب أشرف بدر الدين القيادي في الحرية والعدالة، ووكيل لجنة الخطة والهارب حاليًا خارج مصر، والصادر ضده أحكام قضائية وكان نائبًا ببرلمان ٢٠٠٥ – ٢٠١٠، وتعرض لجزاء من لجنة القيم في هذا البرلمان؛ بسبب رفع الحذاء في وجه نواب الأغلبية وقتها، حيث وجه استجوابًا لرئيس الوزراء حول ما أسماه إهدار المال العام في الحسابات والصناديق الخاصة، دون أن يحدد وقائع بعينها، وبعد أن تولت حكومة الدكتور هشام قنديل

الإخوانية مقاليد السلطة التنفيذية، لم تعثر على أى وقائع لإهدار المال العام، ولم تتخذ أى خطوات لتصحيح مسار هذه الصناديق.

- وفى نفس المضبطة، ومن أغرب الاستجوابات، التي سجلها تاريخ البرلمان المصري؛ الاستجواب الموجه لرئيس الوزراء من النائب الإخواني، على درة، لرئيس الوزراء، حول عدم تسوية أوضاع الحاصلين على مؤهلات عليا بهيئة قناة السويس، رغم أن تلك المشكلة يعانى منها قطاع كبير من المصريين، ولا تشكل واقعة اتهام؛ لأن الاستجواب أرقى درجات المساءلة للحكومة.

- وفى نفس المضبطة، وجه النائب السلفي محمد عطية، استجوابا لوزير الكهرباء، حول عدم تنفيذ خطة وزارة الكهرباء؛ لإنارة ٢٤ تابعًا صغيرًا، وتدعيم أربع قرى وإحلال وتجديد شبكات ٣٥ قرية، وهذا الموضوع يصلح للمناقشة داخل المجلس المحلى لمحافظة النائب، وليس تحت قبة مجلس الشعب.

- وفى مضبطة الجلسة الخامسة والثلاثين، سجلت تلك المضبطة يوم ١٣ مارس ٢٠١٢ بيانًا عاجلا للعضو القيادي بحزب الحرية والعدالة، الدكتور محمد البلتاجي، حول عدم الحفاظ على أمن وكرامة أعضاء المجلس، وصعوبة وصول النواب إلى موقع المجلس؛ بسبب تظاهرات

المواطنين، أصحاب المطالب، والغريب بعد أسابيع قليلة، قاد هو عده مظاهرات أمام المجلس وداخل ميدان التحرير، واستغل تلك المظاهرات لتحقيق مصالح جماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة، وهو صاحب مقولة؛ عودة المعزول مرسى مقابل وقف الإرهاب على أرض سيناء في التو واللحظة.

- ومن أغرب وقائع الرقابة أو مهازل الرقابة البرلمانية لنواب الإخوان والسلفيين، ما سجلته مضبطة الجلسة السادسة والثلاثين يوم ١٣ مارس ٢٠١٢، بتقديم بيان عاجل، تحدث فيه ٢٩ نائبًا إخوانيًا وسلفيان، من أبرزهم صبري عامر وحسن أبو شعيشع وأيمن صادق وأحمد دياب، حول ما ادعوه بشأن قيام ضابط من الأمن الوطني بالاندساس وسط المتظاهرين، أمام أبواب البرلمان والسماح بإدخال ٥ من المتظاهرين، ثبت بعد ذلك بعضهم مسجل خطر، بل ووصل الأمر لتشكيل لجنة تقصى حقائق من لجنة الأمن القومي، ولم نعرف حتى الآن ما توصلت إليه اللجنة، لأن اتهامات نواب الإخوان السلفيين ثبت أنها فشنك واتهامات إعلامية؛ بهدف النيل من جهاز الأمن الوطني، وتصفية حسابات معه، ليس أكثر .

- وسجلت مضبطة الجلسة السابعة والثلاثين في ١٩ مارس ٢٠١٢ استجوابًا هزليًا للنائب أحمد خليل عبد

العزيـز، موجـه لوزيـر الداخليـة، حـول وجـود ضبـاط بالخدمـة، متهمـين بقتـل الثـوار، مستشـهدًا بالبـلاغ رقـم ٣٧ لسـنه ٢٠١٢، وثبـت عـدم صحـة هـذا البـلاغ، وعـدم صحـة الوقائـع، ولم يقـدم دليـل عليهـا بالمذكـرة الشـارحة للاسـتجواب، سـوى تصفية الحسـابات، وتنفيذ خطة تفريغ جهـاز الأمـن الوطـني مـن أجـل سـيطرة العصابـة الإخوانية .

- وسـجلت مضبطـة الجلسـة الثانيـة والأربعـين في ٢٨ مـارس اسـتجوابًا للنائـب السـلفي وليـد عبـد الأول محـروس، موجـه لوزيـر التعليـم العالـي، حـول تعيـين معيديـن بكليـة طـب بشـرى سـوهاج، رغـم أن قـرارات التعيـين تصـدر مـن مجلـس الكليـة، وأن الاسـتجواب هدفـه تعيـين عـدد مـن الخريجـين، ممـن ينتمـون لحـزب النـور، دون حصولهـم علـى التقديـرات العلميـة المطلوبـة للتعيـين.

- بـل إن تصفيـة الحسـابات امتـدت لتشـمل عـدد مـن وزراء حكومـة الدكتـور كمـال الجنـزورى، رغـم تحملهـم مسـئولية وطنيـة في ظـروف صعبـة، وسـجلت مضبطـة الجلسـة الرابعة والأربعـين فـى ٢٩ مـارس ٢٠١٢، اتهامًـا غـير صحيـح، صـدر مـن نائـب الإخـوان أشـرف بـدر الديـن؛ بشـأن تقاضـى الـوزراء مكافـآت وحوافـز مـن أمـوال الصناديـق الخاصـة، ممـا دفـع الـوزراء للانسـحاب مـن القاعـة، وجـاء الدليـل القاطـع علـى لسـان الدكتـور سـعد الكتاتنـى، رئيـس المجلـس بإعـلان أن مـا قدمـه النائـب أشـرف بـدر الديـن

obeikandl.com

لـه مـن مسـتندات لا تتضمـن أسمـاء الـوزراء أو اسـم أى وزيـر، وأجـبره علـى الاعتـذار للـوزراء، وقـدم الاعتـذار، وعـاد الـوزراء للقاعـة مكرمـين مرفوعـي الـرأس .. وتم توجيـه لـوم حزبـي وإخوانـي شـديد، بعـد ذلـك للنائـب أشـرف بـدر الديـن.

- وسـجلت مضبطـة الجلسـة الخامسـة والأربعـين في ٨ أبريـل ٢٠١٢، اسـتجوابًا للنائـب السـلفي محمـد عبـد المجيـد زعفـان لوزيـري الخارجيـة والداخليـة، حـول قيـام سـفارتي سـنغافورة وروسـيا بوضـع أعمـدة حديديـة في الشـارع، ممـا يعـرض المواطنـين للخطـر، دون أن يعـرف النائـب الحقـوق الدبلوماسـية للسـفارات الأجنبيـة، وأن هـذا الأمر لا يسـتحق اسـتجوابًا، بـل وفـى نفـس الجلسـة، قـدّم اسـتجوابًا آخـر، حـول تقاعـس الحكومـة عـن تحريـك الدعـوى الجنائيـة ضـد إنجلـترا وألمانيـا وإيطاليـا؛ لـزرع الألغـام بالصحـراء الغربية .

- أمـا عـن مناقشـات البرلمـان لبرنامـج حكومـة الدكتـور كمـال الجنـزورى، فحـدّث ولا حـرج، قـد اسـتمرت المناقشـات علـى مـدار ١٢ جلسـة، تحـدث خلالهـا ٣٧٧ نائبًـا، قـرر منهـم ٣٤٧ نائبًـا رفـض هـذا البرنامـج، دون أن يكلـف بعضهـم نفسـه عنـاء قـراءة هـذا البرنامـج، ومـا تضمنـه مـن حلـول للمشـاكل ومقترحـات لمواجهـة التحديـات، ولكـن الرفـض مـن أجـل الرفـض، كان هـو الشـعار الأعلـى والأقوى تحـت قبـة البرلمـان، وضيـاع هـذا الوقـت، الـذي هـو ملـك

للشعب، وليس للنواب، الذين حصلوا على مكافآت عضوية، وبدل جلسات، تجاوزت لكل نائب في رفض برنامج الحكومة، ما يزيد على ٥ آلاف جنيه، أي أن ميزانية الدولة تحملت ما يقرب من ٥ ملايين جنيه، كانت تكفى لتوصيل الصرف الصحي لعدد من القرى أو تحسين رغيف الخبز أو لتوفير أسطوانات البوتاجاز.

- هذه مجرد أمثله قليلة على ما سجلته مضابط هذا البرلمان لرقابة نواب الإخوان والسلفيين على أعمال الحكومة، والبواعث والدوافع الحقيقية وراءها، فبعضها يكشف عن سوء نية مقدميها، ورغبة في تصفية الحسابات، والبعض الآخر يكشف عن سوء جهل بمعاني أدوات الرقابة البرلمانية، وأهدافها، وخاصة الاستجوابات، مما دفع أحد النواب في إحدى الجلسات؛ ليطالب إخواني أن يوجه استجوابًا لرئيس الوزراء السابق، الدكتور كمال الجنزورى؛ لماذا لم يطلق عليه عند ولادته اسم بديع الجنزورى، نسبة إلى مرشد عام جماعة الإخوان محمد بديع؟ وقال لنائب سلفي؛ لماذا لا يتم استجوابه على عدم إطلاق لحيته.